

مدير نظم المعلومات في «التعليم العالي» أكد أنه يكمل 24 سنة في الخدمة خلال مارس المقبل المرزوق لـ «الأنباء»: قرار إقالتني ظالم وسألجأ للقضاء العادل والعيسى: يجوز إحالة من تجاوز 25 عاماً بالخدمة إلى التقاعد

آلة خليفة - عبدالعزيز الفضلي

عقب مدير إدارة نظم المعلومات بطرق المرزوق في التعليم العالي طارق المرزوق عن موضوع الاستقالة الإلزامية التي وصلته من وزير التربية والتعليم العالي د. عبد العيسى بنها ظلم، معلناً أنه سيجلب للقضاء العادل والنزيه ليسترد حقه في الاستمرار على رأس عمله. وقال المرزوق في تصريح خاص لـ «الأنباء»: لقد فوجئت بوصول ظرف سري إلى المكتب يحوي خطاب إحتالي إلى التقاعد، موضحاً أنه في شهر مارس المقبل سيكمل 24 عاماً في الوظيفة والقانون ينص على أنه حتى يحق للوزير بإحالة الموظف إلى التقاعد لابد أن يكون قد أكمل 30 عاماً في الوظيفة أو بلغ 65 عاماً. وهذا الشرط لا ينطبقان عليه بأي حال من الأحوال. موضحاً أنهم استندوا في خطابهم على كتاب التامينات الاجتماعية الذي يضم سلماً للتقاعد لكن بشرط أن يكون بناء على طلب الشخص نفسه وليس بالإحالة. وتابع: الموضوع به تعسف وظلم، والغريب في الأمر أنه صرف لي أعمال ممتازة في شهر مارس الماضي



طارق المرزوق

استغرب صرف الأعمال الممتازة له في مارس وإحالته إلى التقاعد في أكتوبر



د. عبد العيسى

وفي شهر أبريل الماضي أبلغت بإنهاء أعمال تدريب المكتب الثقافي في البحرين وديبي، ووجه الوزير الشكر لي في رسالة نصية، مستغرباً من صرف الأعمال الممتازة له وإشادة الوزير بعمله وفي شهر أكتوبر تتم إحالته إلى التقاعد، مؤكداً ثقته التامة بالقضاء الكويتي النزيه الذي سيرد له حقوقه كاملة دون انتقاص لأن ما حدث مخالف للقانون، وأوعز أسباب إحالته إلى التقاعد بشكل إجباري إلى عدة أسباب من أهمها أن وزارة التعليم العالي لا تقبل النقد ولا الرأي الآخر. موضحاً أن إدارة نظم المعلومات التي يرأسها بالوزارة هي إدارة فنية ومطلوب منه توفير

إمكانات لتأدية العمل بشكل مميّن، موضحاً أنه قام بتوفير عدة أمور منها زيادة سرعة النت وتوفير أجهزة حديثة ولكن الإدارة العليا كانت ترد إما بالتسويف أو بالماملة أو عدم الموافقة، مشدداً على أنه لا يوجد مبرر لذلك ولاسيما أن الوزارة متجه إلى تحويل معاملاتها الورقية إلى خدمات إلكترونية وحتى يتم ذلك لابد من توفير أجهزة دعم وإسناد منها سيرفرات وصيانة أجهزة وتوفير مولد الكهرباء والتكييف وغرفة السيرفرات. وزاد: لقد أرسلت كتاباً رسمية حتى يتم توفير تلك الطلبات ولاسيما أننا ملزمون خلال فترة زمنية معينة بإنجازها بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 445 الذي وصلت نسخة منه إلى مكتب وزير التربية والتعليم العالي وحول القرار بكتاب رسمي إلى مكتب وكيل الوزارة الذي قام بتعميمه على وكلاء المساعدين ومدير إدارة نظم المعلومات بعمل اللازم وفقاً لنص قرار مجلس الوزراء الذي نص على أنه قبل أن يأتي 1/2017 لابد من تحويل جميع المراسلات الورقية وإيقافها تماماً واستبدالها بالتراسل الإلكتروني، أما الشق الثاني فينص على جهات حكومية التزمت بخدمات إلكترونية ولم تنفذها، لافتاً إلى أن الكتاب محول بتاريخ 3 مايو وقام بمخاطبة وكيل الوزارة والوزراء المساعدين ووضع طريقة تنفيذ هذا القرار بين أيديهم وأعطاهم مهلة شهراً لتنفيذ القرار، ولكنهم لم ينفذوا شيئاً على أرض الواقع، وكشف المرزوق عن أسباب أخرى دعت الوزير لإحالته إلى التقاعد وهي رده على الاستفسارات التي ترده على وسائل التواصل الاجتماعي، مضيفاً: سألجأ إلى القضاء العادل.



د. أحمد الأثري ود. جاسم الأستاذ خلال المشاركة في المؤتمر

شارك مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. أحمد الأثري ومدير مركز تقنية المعلومات والحاسب الآلي د. جاسم الأستاذ في مؤتمر «ellucian World Tour» الخاص بعرض أحدث وسائل التكنولوجيا في مجال التعليم، والذي أقيم في دبي في الفترة من 2-3 نوفمبر الجاري. وناقش المؤتمر أنسب الحلول للمؤسسات التعليمية وبحث استكشاف أحدث الحلول التقنية والصممة خصيصاً للتعليم العالي وعرض أحدث أنواع

التكنولوجيا الموجودة في العالم، ويشارك في المؤتمر نخبة كبيرة من الخبراء والمتخصصين ومسؤولي الجامعات والكليات بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتم خلال المؤتمر الإطلاع على أنظمة التسجيل الحديثة، وأنظمة التسجيل على الأجهزة المحمولة وأنظمة إدارة الاعتماد الأكاديمي، حيث تم وضع رؤية شاملة مع المتخصصين لتطوير الأنظمة الخاصة بالتسجيل والاعتماد الأكاديمي بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

اللجنة المكلفة بالتحقيق أنهت عملها المعدات الثقيلة وراء انهيار مواقف «التطبيقي»

في حديد التسليح وكذلك تسرب الماء. وجاء في التقرير أن أسباب الانهيار المباشرة والرئيسية هي استخدام معدات ثقيلة لتحميل ونقل الدفان بواسطة مقاول صيانة مكلف من الهيئة وفقاً لإفادة المسؤولين في الهيئة وكذلك استخدام «نسافات» لإزالة الدفان وترحيله خارج الموقع وهذه المعدات الثقيلة تتعدى وزنها 15 طناً وهي أحمال تعادل 8 أضعاف الوزن المصمم عليه بلاطة السقف والأعمدة حيث أن التصميم الإنشائي تم على أساس تحمل البلاطة 2500 كجم وليس لعبور السيارات وفقاً لإفادة المكتب المصمم كما أن السبب الثاني هو الحموله الزائدة التي أدت إلى كسر تيجان أعمدة الحاملة للبلاطة الأمر الذي أدى إلى انهيار كامل وفوري للبلاطة. وأكد التقرير سلامة التصميم من خلال مراجعة الحسابات والمخططات التصميمية بالإضافة إلى سلامة الإنشاء والخرسانات من خلال كشف مكعبات الصب التي جاءت نتائجها أعلى من المصمم له.

عبدالله الأركان

أنهت اللجنة المشكلة من قبل جمعية المهندسين الكويتية الخاصة بالتحقيق في حادثة انهيار سقف مواقف السيارات في كلية التربية الأساسية بالعاصمة، وجاء في التقرير الذي حصلت على نسخة منه أن انهيار نتج بشكل مباشر بسبب استخدام مقاول الصيانة لمعدات ثقيلة «تراكتور»، لتحميل ونقل الدفان بالإضافة إلى استخدام نسافات لترحيل الدفان، حيث إن السقف غير مصمم لتحمل هذه الأحمال، كما وجه مدير الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. أحمد الأثري بتسييل الكفالة للمتسبب والإصلاح على نفقته. وذكر التقرير أن اللجنة المكلفة قامت بزيارة الموقع في العارضية لمعاينته على الطبعية وتبين وجود آثار معدات ثقيلة نساف وحفارة شوكية، وانهيار جزئي لسقف مواقف السيارات وانكسار في تيجان الأعمدة الحاملة لسقف مواقف السيارات كما لوحظ وجود صدأ

زيادة رسوم المدارس والحضانات ذات التقييم العالي من 9 إلى 15٪

الصالح لـ «الأنباء»: تشكيل فريق لتحديد الرسوم الدراسية للجهات التعليمية والتأهيلية التابعة لـ «ذوي الإعاقة»

الجهات الحاصلة على التقييم المتدني سيتم تثبيت رسومها على النحو الذي كانت عليه مع توجيه إنذار لها لتخفيض رسومها في حالة استمرارها على نفس المستوى، أما فيما يتعلق بالحضانات والمدارس ذات التقييم العالي فستتم زيادة رسومها بنسب متفاوتة وفق التقييم، لتتراوح الزيادة ما بين 9٪ وصولاً إلى 15٪. وفيما يتعلق بليات تقييم مستويات الأداء بالمدارس والحضانات، أوضح أن تلك

آلية تحديد الرسوم الدراسية للجهات التعليمية والتأهيلية التابعة للهيئة، وتحديد الرسوم الدراسية حسب تقييمها ووفقاً للمعايير المعتمدة، إلى جانب دراسة ما يرد إلى اللجنة من ملاحظات أو شكاوى مرتبطة بالرسوم المدرسية. وبين الصالح في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن تقدير نسبة الزيادة في الرسوم ستتم بناء على فئات التقييم التي حصلت عليها المدارس أو الحضانات، مشيراً إلى أن



ماجد الصالح

كشّف نائب المدير العام لقطاع الخدمات التعليمية والتأهيلية في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة ماجد الصالح أن الهيئة شكلت فريقاً لحساب الرسوم التعليمية، على أن يتولى الفريق مجموعة من المهام المختلفة والتي من شأنها دراسة وتحليل التكلفة الواجب توافرها عند تحديد الرسوم الدراسية والنفقات، ووضع اللوائح والمعايير التي تنظم

«الجمارك»: لجنة لدراسة بدلي العدوى والخطر



سليمان الفهد

وأكد الفهد أنه جار العمل على تشكيل لجنة جديدة من قبل الإدارة العامة للجمارك وديوان الخدمة المدنية وذلك لإعادة النظر في استحقاق ما تبقى من المسامحة والمواع التي لم يشملها الجدل وذلك تقديراً للدور الكبير الذي يقوم به رجال الجمارك كونهم السد المنيع والعيون الساهرة عن أمن وأمان الوطن.

اميركي

أعلن نائب مدير عام الإدارة العامة للجمارك للشؤون الجمركية سليمان الفهد عن تشكيل لجنة لدراسة بدلي العدوى والخطر بعد أن تبين أنه وعند إدراج البدلات في النظام الآلي وجود مسامحة لم يتم منحها البدلات وذلك من قبل اللجنة السابقة المختصة بذلك.

«الأبحاث» نظم «تطبيقات النظائر في إدارة الموارد المائية»

وتعتبر تطبيقات النظائر من أفضل وأدق الأدوات المستخدمة في مجال تقييم الموارد المائية والتعرف على مصادرها ونوعياتها لم يتم منحها البدلات وذلك من قبل اللجنة السابقة المختصة بذلك.

أبحاث المياه بالمعهد بتوفير الدعم العلمي والتقني لجميع القطاعات المختصة بإدارة وتنمية موارد المياه. ولقّت الراشد إلى أن تقنيات النظائر من شأنها أن تساعد في تحديد الفجوات الموجودة في البيانات

بناء القدرات في هذا المجال، وإدارة المعرفة النووية، وإدارة الجودة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال المدير التنفيذي لمركز أبحاث المياه د. محمد الراشد أن هذا اللقاء المشترك يأتي انطلاقاً من إيمان مركز

نظم معهد الكويت للأبحاث العلمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ورشة عمل مشتركة حول «تطبيقات النظائر المشعة في إدارة الموارد المائية» للمساهمة في

أبدوا تحفظهم على تطبيق «قانون 111» بشأن الأحداث اعتباراً من أول يناير

قانونيون لـ «الأنباء»: تخفيض سن الحدث انتهاك لحقوق الطفل

للقانون الجزاء. خمسة أبواب: بدوره، أكد المحامي عبدالرحمن الوطري أن السبب وراء تغيير هذا القانون ورد في المذكرة التفسيرية، فذهبت وراء التغيير أن العلة من إصداره هو مضي ثلاثة عقود تغيرت معه النظرة الجنائية للأحداث بحيث أصبح الهدف المقصود منه هو العلاج الاجتماعي والتربوي، حيث اشتمل القانون الجديد على خمسة أبواب في الأحكام العامة والتدابير والجزاءات العقابية ومحكمة الأحداث والإفراج الشرطي، وعند فحص القانون الجديد نجد اختلافات عديدة عن القانون القديم وتعارض وتناقض مع قوانين جديدة، وهما قانون بشأن حقوق الطفل وقانون محكمة الأسرة. وقد خفض هذا القانون سن الحدث من 18 إلى 16 بمعنى أن من بلغ السادسة عشرة ويوما يصبح بالغاً ويسال بالقوانين الجزائية، وأيضا توسع القانون في شأن الانصراف بالنسبة للحدث، وأضاف لها الانضمام إلى الجماعات الإرهابية أو المتطرفة والتشبه بالجنس الآخر.



د. عبد الرحمن الوطري

مرحلة المراهقة، فلو تم تطبيق عقوبة الحبس عليه فهذا من شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً عليه باختلاطه مع المجرمين جديراً بالقانون رقم 111 لسنة 2015، فقد أصاب هذا القانون أوجه القصور التي كانت في القانون السابق، لكنه احتوى على بعض السلبات ومنها تخفيض سن الحدث إلى 16 سنة، مضيفاً أن المشروع أخطأ في ذلك، فلم يشمل الأعمار 17 و18 من الحماية كما كان معمولاً به رغم أن الناشئة في هذا السن يحتاجون إلى الإرشاد والتقويم بدلاً من التغليب والعقاب والإبعاد في السجون، فمعاملة كل من يبلغ من سن السادسة عشرة إلى البالغ قد يؤدي إلى ضياع هذا الشخص، لاسيما أنه في



نواف المهدي

يتجاوز عمره 18 سنة ميلادية كاملة، فإنزال سن الحدث في قانون الأحداث الجديد لسن 16 سنة بعد انتهاكاً لحقوق الطفل المذكورة في القوانين والاتفاقيات الدولية الإقليمية سالقة الذكر وأيضاً المذكرة التفسيرية لقانون الأحداث الجديد لم تنظر لتفسير أو ذكر سبب الدافع لتخفيض سن الحدث في القانون الجديد الذي يجعلنا نقول إنه لا توجد أسباب دامغة لهذا التخفيض، وعليه ندعو بشدة إلى إعادة النظر في هذا التخفيض المخالف للقوانين المذكورة وإعادة النظر لما كان عليه في السابق.



خالد بن مسعي

القانون الجزائي د. بدر الراجحي إن قانون الأحداث الجديد والذي سيتم العمل به أول يناير المقبل جاء معيباً في تعريفه للحدث حيث نص القانون على أن الحدث كل شخص لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره، وذلك للأسباب التالية: أن المستقر في نصوص المواد المذكورة في كل من القانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل والمرسوم رقم 104 لسنة 1991 بالموافقة على اتفاقية حقوق الطفل والمرسوم رقم 104 لسنة 1991 بالموافقة على اتفاقية حقوق الطفل والمرسوم رقم 36 لسنة 1993 بالموافقة على ميثاق حقوق الطفل العربي، فجميعها تنص في مادتها على أن الطفل كل من لم

الراجحي: لا بد من إعادة النظر في تخفيض سن الحدث المخالف لعدد من القوانين والاتفاقيات

بن مسعي: رغبة المشرع في مواكبة التطور وراء تغيير القانون
المهني: القانون يحمل في طياته الإيجابيات والسلبيات

سعد الرشيد مع اقتراب تطبيق قانون الأحداث الجديد الذي يحمل رقم (111) لعام 2015 أبدى عدد التوجه لتطبيق هذا القانون، مشيرين إلى ضرورة الوقوف على جميع الإيجابيات والسلبيات التي ستتربط على تطبيقه. وقد جاء القانون الجديد بعد تغيير بعض نصوص القانون السابق وتعديل بعضها الآخر لما يراه المشرع من فائدة تظهر بشكل واضح مع تطور العالم ومواكبة الأحداث التشريعية المتطورة، وكانت أبرز هذه التغييرات تخفيض سن الحدث من 18 سنة إلى 16، وأيضا وضع محكمة خاصة للأحداث لخصومية وضعهم، ومنع وسائل الإعلام من نشر قضاياهم. وقد رصدت «الأنباء» آراء القانونيين وردة الفعل بشأن هذا القانون الجديد، والتي أشارت إلى أن تخفيض سن الحدث يعد انتهاكاً واضحاً لحقوق الطفل، وابتعاداً عن إرشاده وتربيته، والإسراع في معاقبته. في البداية، قال أستاذ